مجلة الحقوق والحريات

العدد الثالث
ديسمبر 2016

# عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الدكتور رابح خوني
أستاذ محاضر

الدكتور رامي حريد
أستاذ مساعد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر (بسكرة) - الجزائر
م . ج . عبد الحفيظ بوالصوف (ميلة) - الجزائر

khouni28302@yahoo.com
rami-harid@hotmail.fr

الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"
المنعقد يومي 23/22 فيفري 2016
من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع
قسم الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية -
جامعة محمد خيضر - بسكرة -

**الملخص:**

**تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها عاملا أساسيا ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة الكبيرة على الإبداع والابتكار وتوفير فرص عمل وغيرها من المزايا، لذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات إهتماما متزايدا وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للامكانيات المتاحة، ونتج عن هذا الاهتمام نمو كبير في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم. وعلى غرار هذه الدول، أدركت الجزائر مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصادها، ولهذا سعت لتوفير مناخ تنظيمي وتشريعي مناسب يكفل نمو وتطور هذه المؤسسات، ويؤهلها للقيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزالون يواجهون العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق نشأة وتطور هذا القطاع يأتي على رأسها مشكل التمويل.**

**الكلمات المفتاحية:**

**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار، عوائق الاستثمار.**

**Résumé:**

Les petites et moyennes entreprises, et en particulier l'industrielles, sont considérées comme un facteur essentiel et crucial dans la réalisation du développement économique en raison de ses avantages dans les domaines de compétences organisationnelles, la grande capacité de créativité et d'innovation, offrir des possibilités d'emploi… etc. Par conséquent, de nombreux pays ont attribué à ces entreprises un intérêt croissant, et ont fourni de l'aide et de l'assistance de diverses manières, de différentes manières et selon les possibilités disponibles, et le résultat de cette attention une croissance importante du nombre des petites et moyennes entreprises dans la plupart des pays du monde. L'Algérie a également pris conscience de la stature et l'importance des petites et moyennes entreprises dans son économie, et c'est pour ça elle a cherché de fournir un environnement réglementaire et un cadre législatif approprié qui assurer la croissance et le développement de ces entreprises, et les qualifie pour faire jouer leurs rôle au maximum, mais en dépit de cela, les investisseurs dans les petites et moyennes entreprises en Algérie sont toujours confrontés à de nombreux problèmes et difficultés qui entravent l'émergence et le développement de ce secteur et en particulier le problème de financement.

**Mots clés:**

petites et moyennes entreprises, l'investissement, obstacles d'investissement.

**مقدمة:**

إن السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر لم تعطي الضوء الأخضر لبروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل قوي إلا في الآونة الأخيرة إدراكا لأهمية هذه المؤسسات والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة التنمية، عن طريق خلق مناصب الشغل والمساهمة في إنتاج حاجيات المجتمع للاستعاضة عن الإستيراد، وكذا مساهمتها الفاعلة في خلق القيمة المضافة؛ لذا قامت السلطات الجزائرية بتهيئة المناخ المناسب لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح تسهيلات لها من أجل النمو والتطور وذلك من خلال إنشاء العديد من الوكالات والصناديق التي تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في السياق ذاته، فقد إتجهت السلطات الجزائرية أيضا إلى وضع الأطر التشريعية والتنظيمية لنشاط الأنماط التمويلية البديلة وتحسينها بإستمرار، حتى تساهم هذه الأخيرة بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة دورها في الإقتصاد الوطني،إلا أنه وبالرغم من ذلك فإنها تزال هناك العديد من العوائق والمصاعب التي تعترض المستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يأتي على رأسها مشكل التمويل، حيث يجدالمستثمر في هذا القطاعصعوبات كبيرة في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل خاصة في المراحل الأولى من نشأة المؤسسة.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن حصر إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي العوائق والمصاعب التي تعترض المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وتهدف الدراسة إلى: إيضاح أهم ملامح وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية في الجزائر، كما تهدف إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات والصعوبات التي تعترض المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وسنتطرق خلال دراستنا هاته بمعالجة النقاط التالية، والتي نراها ذات صلة مباشرة بالإشكالية المطروحة:

المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الرابع: معوقات وصعوبات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

## المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات الإقتصادية المختلفة، وذلك بإختلاف معايير التصنيف المعتمدة، ويرجع ذلك إلى تباين الإمكانيات والموارد ومستويات وظروف التطور الإقتصادي ومراحل النمو من دولة إلى أخرى، وسنحاول فيما يلي تقديم بعض التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد لها في الجزائر.

أولا- التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بناء على ذلك فقد وردت عدة تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمنها:

1- تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تضم وحدات صغيرة الحجم جدا، تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض الأخر قد يستأجر عمال[1].

نلاحظ أن منظمة العمل الدولية قد ركزت على معيار الإستقلالية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إعتبرتها منظمات يديرها منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص.

2- تعريف الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها (ملاكها)شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية والإجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة[2].

نستنتج من هذا التعريف أن الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الص والم الفرنسية إعتمدت هي الأخرى على معيار الإستقلالية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قالت فيها أنها تلك المؤسسات التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية والإجتماعية والتقنية والمعنوية.

**3- تعريف موسوعة الاقتصاد والإدارة:**

**عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات مستقلة قانونيا وماليا، يتولى فيها الملاك المسيرين بأنفسهم المسؤولية المالية والتقنية والإجتماعية، وبدون فصل هذه العناصر عن بعضها البعض[3].**

**إن التعريف الذي قدمته موسوعة الاقتصاد والإدارة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يخرج في مضمونه عن التعريفين السابقين، كونها ركزت كذلك على معيار الإستقلالية بقولها أنها مؤسسات يتولى فيها الملاك المسيرين بأنفسهم المسؤولية المالية والتقنية والإجتماعية.**

**4- تعريف البنك الدولي:**

**يعرف البنك الدولي المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها عن 50 عاملا، وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها لا يتجاوز 3 مليون دولار، أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي لا يتجاوز إجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها 15 مليون دولار وعدد عمالها لا يزيد عن 300 عاملا[4].**

**5- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منظمة جنوب شرق أسيا:**

**حسب هذه المنظمة تعتبر مؤسسة صغرى تلك التي توظف عندها مابين 1 و9 عمال، أما المؤسسة الصغيرة هي التي توظف ما بين 10 و49 عاملا، في حين المؤسسة المتوسطة هي التي توظف ما بين 50 و99 عاملا[5].**

**6- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:**

**تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على أنها وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 300 عامل يتقاضون أجورا منتظمة وذلك في الصناعات التحويلية والمعدنية وخدمات النقل، وهي أيضا وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 50 عاملا يتقاضون أجورا منتظمة في وحدات الأعمال التي تعمل في التجارة والخدمات[6].**

**ثانيا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

**إدراكا منها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد سارعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع تعريف مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001، والمستمد من ميثاق بولوني(la charte de Bologne) في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي سنة 1996، وبذلك أصبح هذا القانون بمثابة**

المرجع لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، وكذا إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع، وقد تضمن القانون التوجيهي التعريف التالي:

"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارى (02) دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة(500)مليون دينار، وتستوفي معايير الإستقلالية"[7].

بالإضافة إلى التعريف السابق فقد تضمن القانون التوجيهي التعاريف المفصلة التالية:

- المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل من عامل (1)إلى تسعة (9)عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة(10)ملايين دينار[8].

- المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائةمليون دينار[9].

- المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200)مليون ومليارى (02)دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100)وخمسمائة (500) مليون دينار[10].

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

| | عـدد العمـال | رقـم الأعمـال | الميزانيـة السنويـة |
|---|---|---|---|
| مؤسسـة مصغرة | من 1 الى 09 | اقل من 20 مليون دج | اقل من 10 مليون دج |
| مؤسسـة صغيرة | من 10 الى 49 | اقل من 200 مليون دج | اقل من 100 مليون دج |
| مؤسسـة متوسطة | من 50 الى 250 | من 200 مليون الى 2 مليار دج | من 100 الى 500 مليون دج |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة بتاريخ 2001/12/15.

من الجدول السابق يتضح لنا أن القانون التوجيهي الجزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ركز على أربعة معايير: المستخدمون، رقم الأعمال، الميزانية السنوية، وإستقلالية المؤسسة، حيث تم تعريف هذه المصطلحات في القانون السابق كما يلي:[11]

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

- رقم الأعمال: الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدته إثني عشر (12)شهرا.

- المؤسسة المستقلة: هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال التعاريف السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح لنا أن هناك تباينا في عدد المعايير وفي قيمة كل معيار، وهذا راجع بالطبع إلى سياسة كل دولة التي تتبناها على أساس واقعها الداخلي وما وصلت إليه من تطورات.ولأن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث حجم الموارد الإقتصادية وفي مستوى التطور الإقتصادي وفي الأهداف التي ترسمها كل دولة في خطة التنمية فإن كل دولة تضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للأهداف التي تسعى للوصول إليها، فالدول التي تعاني من بطالة مرتفعة وعدد سكان كبير وكان التشغيل ضمن أولوياتها، فإنها تعطي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز فيه على كبر عدد العمال في هذه المؤسسات بينما الدول التي لا توجد لديها مشكلة بطالة فتحاول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعتمادا على حجم رأس المال[12].

## المحور الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أسهم العديد من الباحثين في تحديد خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،والتي سنقسمها بدورنا إلى ثلاثة مجموعات: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين، خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم، وخصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط.

أولا- خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربطها مع العملاء، ومن أهم مظاهرها نجد:

1- الطابع الشخصي لخدمة العميل:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين فيها ومحلية النشاط، هذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، ورفع

التكلفة وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث، وأحيانا كثيرة قبل الحديث عن العمل والتجارة أو بعده يدور حديث حول خصوصيات كل منهم فهذا الأمر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج والسلعة يتم في جو يسوده طابع الصداقة[13]. ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية، والمتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية، وقد يكون هذا الأمر السبب الرئيسي في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي أهمية لنوع وجودة المنتوج أو الخدمة[14].

**2- المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق:**

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم وإحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الإحتياجات وكذا دراسة إتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير في هذه الإحتياجات والرغبات وإستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذا لا يتفاجآ المالك المسير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات في الرغبات والإحتياجات والظروف بصفة عامة، عكس المؤسسات الكبيرة التي تقوم بالتعرف على رغبات وإحتياجات عملاءها عن طريق ما يسمى ببحوث السوق، إلا أن السوق في تغير مستمر وبالتالي لابد من إستمرار هذه البحوث وهذا أمر مكلف للغاية، مما يجعل المؤسسات الكبيرة تقوم بهذه العملية على فترات متباعدة، الأمر الذي يفقد ولو نسبيا قدرة هذه المؤسسات على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء[15].

**3- المنهج الشخصي في التعامل مع العمال:**

من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط المالك المسير للمؤسسة بالعمال نظرا لقلة عددهم وأسلوب وطريقة إختيارهم والتي تقوم على إعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة.ويساعد صغر عدد العمال على الإشراف المباشر عليهم من طرف المالك المسير للمؤسسة، مما يجعل التصرفات سريعة والقرارات فورية تتلاءم مع طبيعة المشكلة أو الموقف.كما تتميز هذه المؤسسات بمشاركة العمال صاحب المؤسسة الصغيرة مشاكله في العمل، ويتجلى ذلك في كثير من الأحيان في تأخر الأجور،أو العمل لساعات إضافية، أو تحمل ظروف العمل الغير مريحة إلى حين تحسن الأمور[16].

**ثانيا – خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم:**

**تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تتعلق بالإدارة والتنظيم، ومن أهم مظاهرها نجد:**

**1- الجمع بين الإدارة والملكية:**

**إن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يكون دائما حاضرا ومشاركا في كل ميادين التسيير ويكون في اتصال مباشر مع كل عضو من أعضاء المؤسسة، حيث يظهر كعنصر أساسي الذي لا يمكن تجاوزه في كل القرارات المرتبطة بتنظيم أو تسيير المؤسسة[17]، كما أن إتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام، والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، وتتركز في أيدي الإدارة العليا الممثلة في المالك المسير، ومن العوامل المفسرة لإتباع هذا النوع من المؤسسات للمركزية عند ممارستها لأنشطتها هو سريان الجمع بين الإدارة والملكية[18].**

**2- سهولة وبساطة التنظيم:**

**تدار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عادة من طرف شخص واحد أو عدد من الأشخاص لذلك تتسم الإدارة بالمرونة وسهولة إتخاذ القرارات، كذلك إرتفاع مستوى العلاقة الشخصية بين أصحاب هذه المؤسسات والعمال وكذا ارتفاع مستوى الاتصال(صعودا ونزولا)، كل هذا جعل من الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيط وغير معقد[19].**

**ثالثا – خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط:**

**تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص الناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط، ومن أهم مظاهرها نجد:**

**1- سهولة الإنشاء والتنفيذ ومحدودية الإنتشار الجغرافي:**

**حيث يمكن لأي شخص عادي، وبرأس مال محدود جدا، أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لإعالة أسرته، فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة، وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق، كما لا تحتاج أيضا إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة[20]، كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكائن ومعدات، وإنخفاض المصاريف الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية[21]، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية**

إحتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية وإستغلالهاالإستغلال الأمثل، والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا[22].

2- الحرية المتاحة للمؤسسين والإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة:

إن هذه الخاصية تجعل العديد من المستثمرين والأفراء والمجموعات تفضل إقامة مؤسسات صغيرة خاصة بهم بدلا من العمل كموظفين وأجراء لدى الغير، حيث أن هذه الحرية نجدها متجسدة بالعديد من المزايا مثل إختيار أسلوب الإدارة ومنهجها، كما تتيح إمكانية العمل وفق الطريقة الملائمة، وكذلك ميزة الإستفادة من العائد والأرباح المتحققة[23].

3- تمتاز بالمرونة والمقدرة على تغيير النشاط بسهولة وسرعة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لديها مستويات هرمية محدودة وعدد قليل من الموظفين، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود أليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، هذه المرونة تمكن من الإستفادة السريعة من الفرص المتاحة في السوق، أي لديها القدرة على التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تلبي رغبات وأذواق المستهلكين، عكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها[24].

4- تحقق الأمان الوظيفي:

إن الدولة لا تقوم بتعيين المتخرجون من الجامعة إلا نادرا، وبالتالي فإن المشكلة التي تواجه ألاف بل ملايين المتخرجين الأن هي إيجاد منصب عمل، وعلى هذا فإن الفرد عندما يفكر وهو طالب في مشروع صغير، فهو بهذا يحل أهم مشكلة في حياته الأن وهي الحصول على فرصة وظيفية متميزة، وبالطبع إذا توافرت هذه الفكرة يكون قد حقق الأمان الوظيفي لنفسه ولغيره فيما بعد[25].

5- القدرة الكبيرة على الابتكار والتجديد:

تحتاج المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق وخاصة مع الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في التجديد والإبتكار وتمييز المنتجات والخدمات حتى تصبح ذات علامة تجارية وخصائص وطابع مميز، وهو المسار الذي سلكته هذه المؤسسات وذلك بإعتمادها في الكثير من الأحيان على الإبتكار والإبداع في منتجاتها، ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة من خلال تركيزها على التفوق في مجالات العمل،

وتشجيع العمال على الإقتراح وإبداء الرأي والإستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الأخرين[26]، ومن جهة أخرى إرتفاع قدرة أصحابها أيضا على الإبتكارات الذاتية في مشروعاتهم ففي اليابان مثلا تعود نسبة 52٪ من الابتكارات إلى أصحاب هذه المؤسسات[27].

**6- تمتاز بالكفاءة والفعالية وتلبي طلبات المستهلكين:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة، وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية عن طريق قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت سريع وقصير نسبيا والتعامل المباشرة بين المالك المسير والأطراف الأخرى (العمال، العملاء، الموردين وغيرهم)، مما يحقق مزايا الإتصال والقدرة على التأثير السريع[28].هذا وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة المنخفضة التكلفة، في حين نجد أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تؤمن هذه المؤسسات صياغة علاقة واضحة بين العاملين في هذه المؤسسات وبين المستهلكين، وبالتالي زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فهم وإستيعاب احتياجات هؤلاء المستهلكين والعمل الجاد على إشباعها وتلبيتها[29].

## المحور الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تأكد اليوم أكثر من ذي قبل بما لا يدع الشك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا متناميا في الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته مقارنة بالسنوات السابقة، ويترجم هذا الدور في مناصب الشغل الجديدة التي يتم خلقها كل سنة وزيادة مستوى القيمة المضافة على المستوى الوطني، بالاضافة إلى توفير الحاجيات الوطنية من السلع المختلفة مما يساهم في احلال الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

**أولا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل:**

يوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 وحتى السداسي الأول من سنة2013.

**الجدول رقم (02): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة الم والم خلال المدة 2006-2013**

| طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة | | المجموع الجزئي | الم الص والم العمومية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأجراء | أرباب المؤسسات | | | |
| 2006 | العدد | 708136 | 269806 | 977942 | 61661 | 1039603 |
| | ٪ | 68.12 | 25.95 | 94.07 | 5.93 | 100 |
| 2007 | العدد | 771037 | 293946 | 1064983 | 57146 | 1122129 |
| | ٪ | 68.71 | 26.20 | 94.91 | 5.09 | 100 |
| 2008 | العدد | 841060 | 392013 | 1233073 | 52786 | 1285859 |
| | ٪ | 65.41 | 30.49 | 95.89 | 4.11 | 100 |
| 2009 | العدد | 908046 | 586903 | 14949449 | 51635 | 1546584 |
| | ٪ | 58.71 | 37.95 | 96.66 | 3.34 | 100 |
| 2010 | العدد | 958515 | 618515 | 1577030 | 48656 | 1625686 |
| | ٪ | 58.96 | 38.05 | 97 | 3 | 100 |
| 2011 | العدد | 1017374 | 658737 | 1676111 | 48086 | 1724197 |
| | ٪ | 59 | 38.21 | 97.21 | 2.79 | 100 |
| 2012 | العدد | 1089467 | 711275 | 1800742 | 47375 | 1848117 |
| | ٪ | 58.95 | 38.49 | 97.44 | 2.56 | 100 |
| 2013 | العدد | 1121976 | 747387 | 1869363 | 46132 | 1915495 |
| | ٪ | 58.57 | 39.02 | 97.59 | 2.41 | 100 |

**Source:** Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2006 à juin 2013.

**نلاحظ من الجدول (5-10) أن عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـ 1039603 منصب شغل حتى نهاية السداسي الثاني من سنة 2006، وحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة 1915495 منصب شغل، أي بنسبة زيادة قدرها 84.25٪خلال السبع سنوات ونصف المأخوذة كعينة للدراسة، وهي زيادة جد معتبرة تجعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور إهتمام ودعم. كما نلاحظ أيضا من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأجراء وأرباب المؤسسات) تحتل المرتبة الأولى في توفير مناصب الشغل بنسبة لا تقل في المتوسط عن 96٪، بالاضافة إلى ذلك فإن عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه الأخيرة في تزايد مستمر من سنة لأخرى وذلك بمعدل نمو سنوي**

متوسط يقارب 0.53٪سنويا، وتأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة، فهذه الأخيرة لم تساهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 وحتى السداسي الأول من سنة 2013 إلا بنسبة سنوية متوسطة بلغت 3.65٪من العمالة الاجمالية، كما أن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تناقص مستمر من سنة لأخرى وذلك نتيجة لتراجع عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

ثانيا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات: يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج المحروقات من خلال الجدول (5-12)الموالي:

الجدول رقم (03): أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال المدة 2006-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

| السنوات / المنتوج | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ | القيمة | ٪ |
| الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت | 311.79 | 29.25 | 518.69 | 32.04 | 836.01 | 40.54 | 909.17 | 41.57 | 721.55 | 51.43 |
| النشادر المنزوعة الماء | 147.00 | 13.79 | 257.09 | 15.88 | 371.73 | 18.03 | 481.21 | 22.00 | 223.43 | 15.93 |
| سكر الشمندر | 7.00 | 0.66 | 231.35 | 14.29 | 265.23 | 12.86 | 207.97 | 9.51 | 174.48 | 12.44 |
| فوسفات الكالسيوم | 75.83 | 7.11 | 109.95 | 6.79 | 128.34 | 6.22 | 152.88 | 6.99 | 55.11 | 3.93 |
| الزنك على شكل خام | 36.76 | 3.45 | 61.42 | 3.79 | 19.05 | 0.92 | 14.85 | 0.68 | - | - |
| الهيدروجين والغازات النادرة | 45.76 | 4.29 | 42.66 | 2.63 | 39.14 | 1.90 | 36.04 | 1.65 | 27.45 | 1.96 |
| بقايا وفضلات حديد الزهر | 83.00 | 7.79 | 39.74 | 2.45 | - | - | - | - | - | - |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكحول غير الحلقيـــة | 17.06 | 1.60 | 27.50 | 1.70 | 41.75 | 2.02 | 49.03 | 2.24 | 25.95 | 1.85 |
| الفحوم الحلقية | 23.83 | 2.24 | 23.07 | 1.42 | - | - | - | - | - | - |
| المياه المعدنية والغازية | 22.30 | 2.09 | 22.31 | 1.38 | 25.72 | 1.25 | 31.13 | 1.42 | 17.33 | 1.24 |
| الزجـــــاج | 16.07 | 1.51 | 19.88 | 1.23 | - | - | - | - | - | - |
| الرصاص على شكل خام | 4.75 | 0.45 | 19.19 | 1.19 | - | - | - | - | - | - |
| التمـــــور | 14.30 | 1.34 | 17.55 | 1.08 | 23.37 | 1.13 | 24.71 | 1.13 | 17.48 | 1.25 |
| الجلـــــود | - | - | - | - | 20.33 | 0.99 | 14.87 | 0.68 | - | - |
| الخضـــــر | - | - | - | - | - | - | - | - | 18.43 | 1.31 |
| **المجمـــوع الجزئي** | **805.45** | **75.56** | **1390.40** | **84.80** | **1771** | **85.87** | **1922** | **87.88** | **1281.21** | **91.32** |
| **المجمـــــوع** | **1066** | **100** | **1619** | **100** | **2062** | **100** | **2187** | **100** | **1403** | **100** |

**Source:** Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2010 à juin 2013.

**يتبين لنا من البيانات الواردة في الجدول (5-12) أن هناك زيادة في قيمة الصادرات خارج المحروقات نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر، حيث انتقلت القيمة المضافة الاجمالية للصادرات من 1066 مليون دولار إلى 1619 مليون دولار ما بين سنتي 2009 و2010، ثم إلى 2062 مليون دولار سنة 2011، لتصل إلى 2187 مليون دولار في نهاية سنة 2012، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قارب 28.43، غير أن ارتفاع قيمة الصادرات لا يعني بالضرورة زيادة في حجمها، فقد يكون السبب في ذلك ارتفاع أسعار السلع نتيجة للتضخم، أو بسبب إرتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية. كما**

نلاحظ من الجدول السابق أيضا أن معظم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات عبارة عن معادن ومشتقات بترولية، أما المواد الغذائية فهي قليلة جدا كالمياه المعدنية، سكر الشمندر، والخضر.

ورغم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري إلا أن المستثمرين في هذا القطاع لا تزال تعترضهم العديد من الصعوبات والعراقيل نوجزها في المحور الموالي.

## المحور الرابع: معوقات وصعوبات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترض نشأتها ونموها، منها ما يرتبط بالمناخ الإستثماري بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بخصائص هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة. يوضح الجدول الموالي تصنيف الجزائر دوليا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في سنة 2014.

الجدول رقم (04): رتبة الجزائر دوليا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في سنة 2014

| المؤشـــر | 2013 | 2014 | التغيـر في الترتيـب |
|---|---|---|---|
| إنشـاء المؤسسـات | 159 | 164 | ↓5 |
| منـح رخـص الانشـاء | 136 | 147 | ↓11 |
| تحويـل الملكيـة | 174 | 176 | ↓2 |
| الحصـول على القروض | 126 | 130 | ↓4 |
| حمايـة المستثمريـن | 95 | 98 | ↓3 |
| تسديـد الضرائـب | 173 | 174 | ↓1 |
| تنفيـذ العقـود | 128 | 129 | ↓1 |

**Source:** Rapport Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, pp: 10-12.

يتبين لنا من الجدول (5-13) أن البنك الدولي صنف الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وخاصة بالنسبة لمؤشر تحويل الملكية، حيث صنفت الجزائر في سنة 2014 في المرتبة 176 من أصل 189 دولة شملها التقرير وذلكبعد أن صنفت في المرتبة 174في سنة 2013، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر إنشاء المؤسسات، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 164 مسجلة تراجعا بخمسة مراتب مقارنة بسنة 2013.

يمكن تلخيص أهم الصعوبات والمشاكل التي تقف أمام ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والم فيما يلي:

**أولا- صعوبات الإجراءات الادارية والتنفيذية:**

**يتطلب نشاط المؤسسة الصغيرة الإستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، ولكن ما نلاحظه هو أن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع الصغيرة تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك ما يأتي:[30] أولا، الذهنيات أو العقليات لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته؛ ثانيا، سرعة حركية التقنين وانتاج النصوص لم تواكبها حتى الأن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية. حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي على عينة تضم 562 مؤسسة (عامة وخاصة)، أن 37٪من مسيري هذه المؤسسات قد إنتظر أكثر من 05سنوات قصد الحصول على العقار، وحسب نفس الدراسة فإن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي 90يوما في السنة للتكفل بالوثائق الادارية[31].**

**ثانيا- صعوبات ومشاكل جمركية:**

**يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانيء والحاويات لمدة طويلة[*]، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي[32]. كما أن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الانتاجي بل تؤدي الى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي[33].**

**ثالثا- صعوبات التدفق الفوضوي للسلع المستوردة وعدم حماية المنتوج الوطني:**

**إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء، فإن ذلك خلق**

---

[*] - تستغرق مدة استكمال الاجراءات المتعلقة بجمركة السلع المستوردة في الجزائر 27 يوم وفقا لاحصائيات 2014، علما أنه في المغرب وتونس مثلا لا تتجاوز المدة 16 و17 يوم على التوالـــــي. أنظر:
Rapport Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, p: 12.

مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة والمتوسطة الناشئة، وبصدد الإستيراد غير المنظم نذكر:[34] أولا، الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية؛ ثانيا، التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في اطار التهيؤ لإستيفاء شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة أو التي يتهددها الاستيراد.

رابعا- الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالعقار:

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الايجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث ما زالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد بإستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والوكالات العقارية[35]، مما أدى إلى طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، كما أدى إلى كثرة الطلبات غير الملباة والمتعلقة بالحصول على العقار[36]، والجدول (5-14) الموالي يبين طول فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي:

الجدول رقم (05): فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي في الجزائر

| نـــوع العقـــار | محلات ادارية | أراضي صناعية للعينة* | أراضي صناعية لمؤسسات صغيرة |
|---|---|---|---|
| المؤسات الباحثة عن العقار | ٪19.6 | ٪37.7 | ٪42.1 |
| عدد السنوات المنتظرة | 3.6 | 4.9 | 4.7 |

المصدر: عبد الله بلوناس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالاسقاط على الحالة الجزائرية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 129. *العينة تتكون من 562 مؤسسة عمومية وخاصة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن 42.1 ٪ من المؤسسات الصغيرة الراغبة في الحصول على عقار صناعي تنتظر فترة لا تقل عن أربعة (04) سنوات وسبعة (07)أشهر للحصول عليه.

بالاضافة إلى ما سبق ذكره، فقد عرف العقار توزيعا غير مدروسا، إذ نجد الكثير من الأراضي المخصصة للأغراض الصناعية لا زالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج القطاع الصناعي، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من مشكل العقار الصناعي، وفي هذا الاطار تشير الدراسات إلى أنه من بين

253حصة في المنطقة الصناعية لولاية عنابة هناك 104 حصة لا زالت غير مستغلة (بورا)[37]، وقد يرجع سبب عدم استغلال بعض الحصص في المناطق الصناعية ليس لكون الأشخاص المستفيدين غير أكفاء للقيام بأنشطة صناعية، بل إلى الوضعية المزرية للمناطق الصناعية (رداءة الطرقات، نقص شبكات الكهرباء والغاز...)، حيث أن 20٪ من محيط المناطق الصناعية في وضعية سيئة في منطقة الوسط، فيما تتعدى النسبة 43.5٪ في الشرق و62.8 ٪ في الغرب، كما قد يرجع سبب عدم استغلال بعض الحصص في المناطق الصناعية إلى وضعيتها القانونية الغير مسواة، حيث كشفت دراسة قامت بها الوكالة الوطنية لتهيئة الاقليم سنة 2001 أنه من مجموع 4211 حصة سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 حصة غير مسواة قانونيا، ويرجع ذلك الى تعدد الهيئات المكلفة بمنح القطع الأرضية في المناطق الصناعية، الأمر الذي يطرح اشكالية كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك، على اعتبار أن هذه الأخيرة تطلب عقود الملكية لمنح القروض[38].

**خامسا- صعوبات ومشاكل التمويل:**

من أهم وأخطر المشاكل والتحديات التي تواجه نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد مشكلة التمويل، حيث يصنفها البنك الدولي في المرتبة الأولى من بين العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكل (5-1) الموالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (01): العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (بالمئة)**

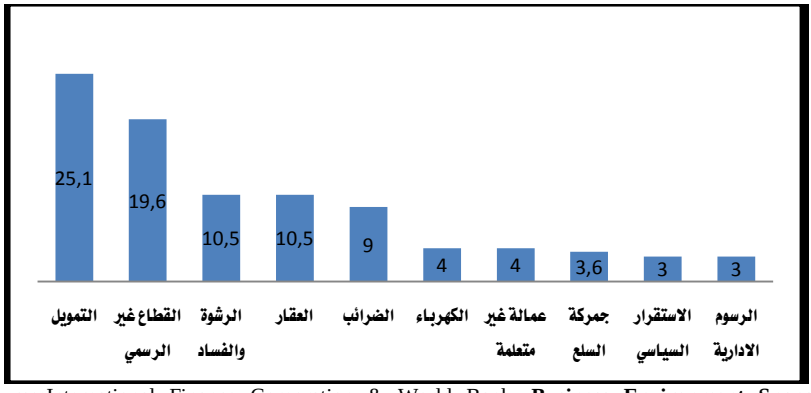


**Source:**International Finance Corporation & World Bank, **Business Environment Snapshot for Algeria**. Available at the following link: http://rru.worldbank.org/besnapshots/BecpProfilePDF.aspx?economy=Algeria (Le 20/08/2014 à 09:12).

نلاحظ من خلال الشكل (5-1) أن مشكلة التمويل تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تمثل نسبة 25.10٪ من

اجمالي معوقات نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فيلاحظ أن جل المشاريع الصغيرة تعاني من صعوبات كبيرة في حصول أصحابها على قروض طويلة الأجل للانطلاق في النشاط (من خلال مثلا عمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات)، حيث تعتبر البنوك أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة في مراحل نشأتها الأولى محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بسبب عدم تماثل المعلومات[39] وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن إستخدامها كضمانة. وحتى إن توفر التمويل من البنوك (بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجاوزت مرحلة الإنطلاق)، فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها، حيث تشترط البنوك في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150٪ من المبلغ المقترض[40]. كما قد تأخذ عوائق التمويل البنكي أشكال أخرى كفترة السداد وفترة الإنتظار للحصول على القرض، وفيما يتعلق بهذه الأخيرة بينت دراسة للبنك الدولي شملت 600 مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قرض للإستثمار تقدر بـ 5.5 شهر للمؤسسات الكبيرة وحوالي سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[41]. وقد أدت هذه المعوقات إلى إنخفاض نسبة المؤسسات التي مولت إستثماراتها عن طريق الإقتراض من البنوك، والشكل (2-5) الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): النسبة المئوية للمؤسسات التي تستخدم التمويل المصرفي في تنفيذ استثماراتها

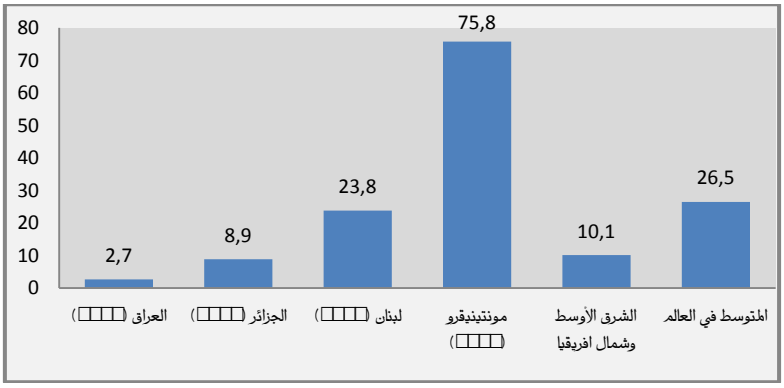


**Source:**International Finance Corporation & World Bank, **Business Environment Snapshot for Algeria**. Available at the following link: http://rru.worldbank.org/besnapshots/BecpProfilePDF.aspx?economy=Algeria (Le 23/08/2014 à 12:02).

نلاحظ من الشكل (2-5) أن نسبة المؤسسات التي تستخدم التمويل المصرفي في تنفيذ استثماراتها منخفظة جدا في الجزائر، حيث لم تتعدى 8.9٪ في سنة 2007، ويرجع

ذلك إلى صعوبة الحصول على القروض المصرفية الطويلة الأجل لتمويل الاستثمار، حيث صنفت الجزائر في جوان 2014 من قبل البنك الدولي في المرتبة 130 من حيث فرص الحصول على القروض[42].

وفي الوقع إن إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة لا تقتصر على الجزائر فقط وإنما هي اشكالية عامة في مختلف الدول الإفريقية؛ فمنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، زادت قروض البنوك للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الاجمالي في جميع المناطق ما عدا افريقيا، والجدول (5-15)الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): حجم القروض للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية للفترة 1990-2007.

| المناطـــــــق | (1992-1990) | (1998-1996) | (2007-2004) |
|---|---|---|---|
| أمريكا الجنوبيـــــة | 17.9 | 26.6 | 21.2 |
| أمريكا الوسطـــــى | 12.9 | 18.2 | 30.2 |
| جنوب أسيـــــا | 14.0 | 21.8 | 28.4 |
| شرق وجنـــوب شرق أسيـا | 45.3 | 54.6 | 50.5 |
| غربـي أسيـــــــا | 27.3 | 33.5 | 35.4 |
| افريقيـــــــا | 12.8 | 9.8 | 12.3 |
| الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقاليـــة | - | 5.6 | 22.9 |

**Source:**United **n**ations **c**onference on **t**rade **a**nd **d**evelopment (UNCTAD), **Trade and development report 2008**, United nations, New York and Geneva, 2008, p: 103.

نلاحظ من الجدول (5-15) أن القروض الائتمانية التي قدمت للقطاع الخاص بلغت أعلى مستوياتها في شرق وجنوب شرق أسيا، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في هذه المنطقة 50.5٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2004 و2007، أما الاقراض المصرفي للقطاع الخاص في افريقيا كلها فإنه يبقى محدود جدا، حيث لم يشكل سوى نسبة 12.3٪من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2004-2007، بالرغم من أن البنوك تشكل 70٪ أو أكثر من اجمالي موجودات النظام المصرفي والمالي في البلدان الافريقية.

## خاتمـة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وإستخلصت العديد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم الاقتصاد الجزائري. وتستعرض الخاتمة فيا يلي أبرز النتائج والتوصيات.

**1- أهـم نتائـج الدراسـة:**

- يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لإختلاف إمكانياتها وظروفها الإقتصادية والإجتماعية.

- تستند دول العالم المتقدم والنامي في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، وحجم أو قيمة الإنتاج، إلا أن معيار حجم العمالة يعتبر الأكثر إستخداما.

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فهي تساهم في توليد القيمة المضافة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتنويع الهيكل الإقتصادي للدولة، ودعم الشركات الكبيرة.

- يواجه المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترض نشأة وتطور هذا القطاع، منها ما يرتبط بالمناخ الإستثماري بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بخصائص هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة.

**2- التوصيـات:**

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

- ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه أصحاب الإبتكارات أثناء إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة تسهيل وتسريع الإجراءات الجمركية وإزالة الغموض في المعاملات الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية على واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواد الخام والوسيطة.

- منح المزيد من التحفيزات والإعفاءات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيعها ومساعدها على النمو بما يوجد فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.

- ضرورة إنشاء مناطق صناعية جديدة تتوفر على جميع المرافق الضرورية من طرق مؤهلة ومياه وكهرباء حتى يتسنى لأصحاب الإبتكارات إقامة صناعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

**- ضرورة وجود تنسيق وتعاون مشترك بين هيئات الدعم والتمويل الحكومية للوقوف على أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.**

**- ضرورة إنشاء بنوك معلومات وفتح مواقع إلكترونية متخصصة لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعلومات الدقيقة والتعامل مع معطيات السوق وإستكشاف فرص النمو والتوسع.**

## الهوامش:

[1]- عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، الدارالجامعية للنشر التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 17.

[2]- نبيل جواد، إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص 24.

[3]- Bernard BELLETANTE, Nadine LEVRATTON, **Diversité économique et modes de financement des pme**, éditions l'harmattan, France, 2001, p 24

[4]- مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واشنطن، الو-م-أ، 2009، ص 10.

[5]- طيب لحيلح، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي، مداخلة مقدمة الى الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص 162.

[6]- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 15.

[7]- المادة 04 من القانون رقم 18/01مؤرخ في 2001/12/12، يتضمن القانون التوجيهيلترقية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة،الجريدة الرسمية،العدد 77 الصادرة بتاريخ 2001/12/15، ص 05.

[8]- المادة 07 من نفس القانون(18/01)، الجريدة الرسمية،العدد 77 الصادرة بتاريخ 2011/12/15، ص 06.

[9]- المادة 06 من نفس القانون(18/01)، الجريدة الرسمية،العدد 77 الصادرة بتاريخ 2011/12/15، ص 06.

[10]- المادة 05 من نفس القانون (18/01)، الجريدة الرسمية،العدد 77 الصادرة بتاريخ 2011/12/15، ص 06.

[11]- المادة 04 من نفس القانون (18/01)، الجريدة الرسمية،العدد 77 الصادرة بتاريخ 2011/12/15، ص 05.

[12]- طيب لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[13]- توفيق عبد الرحمن يوسف،إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،الطبعة الأولى،2009، ص ص، 25- 26.

[14]- سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1993، ص 21.

[15]- توفيق عبد الرحيم يوسف،مرجع سبق ذكره، ص 26.

[16]- عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، الدارالجامعية للنشر التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 17.

[17]- Maurice BAUDOUX et al, **L'accompagnement managérial et industriel de la Pme**, éditons l'harmattan, paris, France, 2000, p:24.

[18]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 67-68.

[19]- Paul- Arthin FORTIN, **Devenez entrepreneur**, éditions tranxontinental, Québec, canada, 2007, p: 72.

[20]- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة-أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 79.

[21]- هيا جميل بشارات،التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 37.

[22]-حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 9/8 أفريل، 2002، ص 52.

[23]-طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 28.

[24]- Sophie BOUTILLIER, **L'artisanat et la dynamique de réseaux**, Edition l'harmattan, paris, France, 2011, p: 211-212.

[25]-عبد الحميد مصطفى أبوناعم، إدارة المشروعات الصغيرة،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 19.

[26]- أنظر: فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 295. -عبد الله بلوناس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، مداخلة مقدمة الى الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل الم الص والم في الاقتصاديات العربية، جامعةالشلف،17/18أفريل، 2006، ص127.

[27]- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 21.

[28]- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات - حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 66.

[29]-أنظر: - فلاح حسن الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2006، ص 27. - الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[30]- شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا، 2008، ص 138.

[31]- عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري- حالة الجزائر، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 243.

[32]- فوزي فتات، عبد النور قمار عمراني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 792.

[33]- سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 191.

[34]- نفس المرجع، ص 188.

[35]- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03 (2004)، ص 40.

[36]- سعدان شبايكي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[37]- عثمان بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 774.

[38]- جمال بلخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 792.

[39]- السعيد بريبش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة شركة SOFINANCE، مجلة الباحث، العدد رقم 05، 2007، ص 07.

[40]- محفوظ جبار، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد رقم 05، 2004، ص 04.

[41]- عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[42]- Rapport Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, p: 11.